

بلغة السالك لأقرب المسالك

المتصدق عليه فإن حلف فهو أحق بها كذا قالوا هنا قوله وإن ادعى المعتق إلخ ظاهر المصنف سواء ادعى علم شريكه بالعيب أم لا و يشهد له قول الباجي لو ادعى المعتق عيبا بالعبد و أنكره شريكه ففي وجوب حلفه قولان فتقييد الشارح له بالعلم طريقة أخرى تنتمه إن أذن السيد لعبدته في عتق عبد مشترك بينه و بين آخر أو لم يأذن له و لكن أجاز عتقه قوم نصيب الشريك في مال السيد الأعلى لأنه المعتق حقيقة حيث أذن أو أجاز و الولاء له فإن كان عند السيد ما يفي بالقيمة فظاهر و إن احتيج لبيع العبد المعتق بالكسر لعدم ما يفي بالقيمة عند سيده بيع ذلك المعتق ليوفي منه قيمة شريكه بل ويجوز لسيدته بيعه للوفاء و إن لم يحتج لأنه من جملة ما له يتصرف فيه كيف يشاء بل و يجوز للمعتوق شراؤه إذا بيع و هذه المسألة كثيرا ما تقع في المعاياة فيقال في أي موضع يباع السيد في عتق عبده و في هذا المعنى قال بعضهم يحق لجفن العين إرسال دمه على سيد قد بيع في عتق عبده وما ذنبه حتى يباع و يشتري وقد بلغ المملوك غاية قصده ويملكه بالبيع إن شاء فاعلمن كذا حكموا و العقل قاض برده فهذا دليل أنه ليس مدركا لحسن و لا قبح فقف عند حده ومفهوم قولنا إن أذن و أجاز أنه إذا لم يعلم السيد حتى أعتق العبد الذي أعتق الجزء فإن كان ذلك السيد لم يستثن مال ذلك العبد الذي أعتق الجزء نفذ عتق العبد للجزء و كان الولاء للعبد دون السيد وإن كان ذلك السيد استثنى ماله بطل عتق العبد للجزء